HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة

عنوان البحث

تأثير عوامل الصراع حول الموارد الطبيعية في منطقة أبيي على الأمن السوداني خلال الفترة 2004 - 2016

محمود عبد الكريم إبراهيم اسحق[1]

[1] باحث

تاريخ القبول: 2021/01/12م تاريخ النشر: 2021/02/01م

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الي محاولة معرفة مدي تأثير عوامل الصراع حول الموارد الطبيعية على الأمن السوداني في منطقة أبيي ، و محاولة تحديد انسب الحلول للتقليل تأثير الصراع على الموارد الطبيعية على الأمن السوداني ، واستخدمتْ الدراسة عدة مناهج مثل المنهج التاريخي، والمنهج لإقليمي، والمنهج الوصفي ، وأُستخدمتْ عدت طرق لجمع المعلومات أهمها الملاحظة والمقابلة ، افترضت الدراسة أن منطقة ابيي تتمتع بموارد طبيعية غنية و متنوعة جعلت المنطقة عرضه للصراعات والنزاعات ، توصلت الدراسة الي أن الآثار السياسية تمثلت في النزاع حول الحدود و عدم مقدرة حكومة السودان على السيطرة على زمام ومقاليد الأمور بالمنطقة وتركها للمعالجات الأمنية ، وجود أياد خفية أجنبية دولية لها مصالح تتعارض تماماً مع مصالح حكومة السودان ، وان الآثار العسكرية والأمنية تمثلت في عدم حسم قضية أبيي حتى الآن سيؤدي إلى انتشار المعسكرات في المنطقة و إهتزاز التعايش السلمي وضرب النسيج الاجتماعي في المنطقة ، وان الآثار الاقتصادية تمثلت في تدهور الناحية الاقتصادية سيؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الحياتية الخاصة بالإنسان ، وان الآثار الاجتماعية تمثلت في تنامي روح القبلية والعنصرية والجهوية وسط مجتمع أبيي و اهتزاز قيم المجتمع وبروز آثار الحروب عليه من تشريد وعطالة وفقر وجهل ومرض ، أوصت الدراسة بضرورة ضرورة وضع حلول ناجعة لترسيم الحدود بين دولتي جنوب السودان وشماله وفق حدود 1956 التي ورثتها دولة السودان إبان الاستقلال ، و ضرورة رفع مقدرة حكومة السودان على السيطرة على زمام ومقاليد الأمور بالمنطقة وتقليل اللجوء الي للمعالجات الأمنية ، و تجنب حدوث نزاع مسلح ومواجهة عسكرية بالمنطقة لأنها سوف تخلق بيئة صالحة وجاذبة لظهور منظمات إرهابية ومجموعات متطرفة ، و ضرورة وقف تدهور الناحية الاقتصادية لتجنب ظهور العديد من المشاكل الحياتية الخاصة بالإنسان ، و ضرورة معالجة إفرازات بروتوكول أبيي وملحقه التي أدت إلى تهديد وضرب النسيج الاجتماعي وتماسكه وتنامي روح القبلية والعنصرية والجهوية وسط مجتمع أبيي.

الكلمات المفتاحية: الصراع ، الموارد الطبيعية ، التنمية المجتمعية ، منطقة أبيي

RESEARCH ARTICLE

THE IMPACT OF CONFLICT FACTORS OVER NATURAL RESOURCES IN THE ABYEI AREA ON SUDANESE SECURITY DURING THE YEARS 2004 AND 2016

Mahmoud Abdel Karim Ibrahim Ishaq. Researcher[1]

[1] Researcher

Accepted at 12/01/2021 **Published at 01/02/2021**

Abstract

This study aimed to try to know the extent of the impact of conflict factors around natural resources on Sudanese security in the Abyei region, and to try to determine the most appropriate solutions to reduce the impact of the conflict on natural resources on Sudanese security. The study used several approaches such as the historical approach, the regional approach, and the descriptive approach. Several methods of collecting information, the most important of which are observation and interview, the study assumed that the Abyei region has rich and varied natural resources that made the region vulnerable to conflicts and conflicts, the study concluded that the political effects were represented in the conflict over borders and the inability of the Sudanese government to control the reins and reins of affairs in the region and leave it to remedies The security forces, the presence of international, hidden, foreign hands with interests that are completely inconsistent with the interests of the Government of Sudan, and that the military and security effects have been that the Abyei issue has not yet been resolved, which will lead to the spread of camps in the region and the shaking of peaceful coexistence and striking the social fabric in the region, and that the economic effects have been a deterioration The economic aspect will lead to the emergence of many of the human life problems, and the social impacts were represented in the following My mother is the spirit of tribalism, racism and regionalism in the midst of Abyei society, the shaking of the community's values and the emergence of the effects of wars on it, such as displacement, unemployment, poverty, ignorance and disease. The ability of the government of Sudan to control the reins and reins of affairs in the region and to reduce the resort to security treatments, and to avoid the occurrence of armed conflict and military confrontation in the region because it will create a favorable and attractive environment for the emergence of terrorist organizations and extremist groups, and the need to stop the deterioration of the economic aspect to avoid the emergence of many problems of human life And the need to address the repercussions of the Abyei Protocol and its appendix that led to a threat and hit the social fabric and its cohesion and the growing spirit of tribalism, racism and regionalism among the Abyei community.

Key Words: conflict, natural resources, community development, Abyei Area

مقدمه : في منظفة ابيي يمتلك السودان قدرة إنتاجية عالية من موارده الطبيعية المتنوعة و الهائلة ، هذه الثروات المهولة مع البعد عن هيمنة المركز جعل دوائر خارجية ذات مصالح دولية ، ودول جوار تعاني من مشاكل معقدة ومزمنة تدفع بكثير من الدول الطامعة في تأجيج الصراع والنزاع وتغذيته في منظفة ابيي ، بالإضافة الي العوامل الداخلية السالبة التي تجعل من الوضع الأمني في غاية الهشاشة والضعف مثل التنوع العرقي وثقافي ولاثني الكبير الذي يجعل المنطقة تعاني من الصراعات في مكونات البناء المجتمعي المتمثلة في الصراع حول استخدام الأرض الزراعية والرعوية وملكية الأرض ، و الصراع الناتج عن العوامل السياسية ، و الصراع الناتج عن عامل الهوية ، والصراع الناتج عن عامل الحدود بمنطقة أبيي ، و الصراع الناتج عن عامل النفط . كل هذه العوامل أفرزت وضعا امنيا في غاية الخطورة والهشاشة ، وجعلت كثير من المناطق السودانية البعيدة عن العاصمة (المركز) والتي وتعاني من ذات الظروف والأسباب عرضه لعوامل النزاعات والخلافات والتردي الأمني ، وبالتالي ينزع سكانها الي القتال والاحتراب ، تبحث هذه الدراسة عن تأثير الصراع على الموارد الطبيعية على الأمن السوداني في منطقة أبيي .

مشكلة الدراسة : يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :- ما هو تأثير الصراع على الموارد الطبيعية على الأمن السوداني في منطقة أبيي ؟

أهداف لدراسة : هدفت الدراسة الي :-

1- محاولة معرفة مدي تأثير الصراع حول الموارد الطبيعية علي الأمن السوداني في منطقة أبيي

2- محاولة تحديد انسب الحلول للتقليل تأثير الصراع على الموارد الطبيعية علي الأمن السوداني.

فرض الدراسة : افترضت الدراسة :- أن منطقة ابيي تتمتع بموارد طبيعية غنية و متنوعة جعلت المنطقة عرضه للصراعات والنزاعات مما اثر علي الأمن السوداني

الحدود المكانية : محلية أبيي التي تشمل الوحدات الإدارية الخمس حسب تقسيم ولاية غرب كردفان

الحدود الزمانية : تنحصر بين الأعوام 2004 و 2016 والضرورة البحثية فقط هي ما دفعتنا لتناول تواريخ سابقة محاولة لإثبات بعضاً من الفروض .

منهج الدراسة : استخدمتْ الدراسة عدة مناهج مثل المنهج التاريخي ، والمنهج الإقليمي، والمنهج الوصفي

طرق جمع المعلومات : اعتمدت علي عدت طرق لجمع المعلومات أهمها الملاحظة والمقابلة ، وقد احتوت المقابلة علي محورين علي حسب فروض الدراسة والأهداف ، المحور أول عن موارد منطقة أبيي والتنوع العرقي والثقافي والاثني بقبائلها المختلفة ، المحور الثاني عن بعض تأثير الصراع على الموارد الطبيعية في التنمية المجتمعية في منطقة أبيي ، تم اختيار مجتمع الدراسة لإجراء المقابلات مع مجموعة بؤرية من بعض الأشخاص المعنيين بالأمر في مجتمع الدراسة ، والمجموعة البؤرية يقصد بها التفكير بعقل جمعي مع بعض الأشخاص المهتمين الذين كانوا شاهدين علي العصر والإحداث ، من خلال المناقشة والتعليق في حلقات نقاشية مخططة ومنظمة عن موضوع الدراسة ذو الطبيعية النوعية ، ويتم خلالها إجراء مجموعة من التفاعلات البينية المستقلة بين جميع الأعضاء الذين تم اختيارهم كعينة دراسة ، [1]. تم التقاء مجموعة المهتمين في أماكن تواجدهم ومن مزايا مقابلة إفراد المجموعة البؤرية أنها:

1- توفر تفاصيل أدق من قبل خبراء ومهتمين ونشطاء .

2- تساعد علي الفهم العميق للموضوع أو المشكلة .

3- تتسم بمرونتها التي تسمح ببحث مواضيع غير متوقعة أو لتوضيح الأسباب في موضوعات فرعية.

---

[1] حسن احمد حسن الشيخ . 2017 . مرونة النظم المحلية للتكيف مع الجفاف . ورقة علمية منشورة . مجلة جامعة بخت الرضا . العدد 19

4- أسلوبها سهل الفهم وتتمتع نتائجها بالمصداقية.

5- تعد أسلوبا مهما لفهم أراء الجماعات المستفيدة من البرامج التي تواجه المشكلة كما تسهم في الحل المشكلة بالمشاركة المجتمعية.

تفيد في تقويم السياسيات الشعبية وتعد طريقة فعالة في التزويد بتغذية راجعة مباشرة ومن ثم تنقل الانطباعات الشعبية علي نحو فعال تم إجراء عدد حوالي سبعة جلسات مناقشة.

وقد تمت مقابلة بعض المسئولين في إدارية ابيي وهم رئيس اللجنة الإشرافية المشتركة سابقاً (الخير الفهيم المكي 3 يناير 2020م) و مدير مكتب نائب رئيس إدارة منطقة أبيي سابقاً (طلال عبد الله إبراهيم 21 يناير 2020م) و مدير تنفيذي لمكتب إشرافية أبيي (سلومة موسى يحيى23 يناير 2020م) و قيادي شبابي بمنطقة أبيي (جون زكريا اتيم فيين 2020/2/3م) و رئيس المجلس الأعلى للتنسيق شئون دينكا أبيي (كون بقت تنلوط 30 يناير 2020م) و نائب رئيس إدارة منطقة أبيي سابقاً (رحمة الله عبد الرحمن النور2 فبراير 2020م) و السكرتير التنفيذي للجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي (أمبدي يحيي كباشي حمدوك 2 فبراير2020م) و موظف بالإذاعة القومية (الصادق إبراهيم حسن 4 فبراير 2020م) و ناشط سياسي (طبيق عمر شقيفة 5 فبراير 2020م) وهم معنيين وملمين بأحوال منطقة الدراسة وقد استفادت الدراسة من أرائهم حول بعض المحاور المرتبطة بالفروض والأهداف .

تأثير عوامل الصراع حول الموارد الطبيعية في منطقة أبيي على الأمن السوداني :

ليس هناك تعريف عام متفق عليه بين الباحثين والكتاب لمفهوم الأمن، بعضهم يؤكد أن الأمن ليس مجرد حماية الدولة لأجوائها وشواطئها من أي عدوان خارجي مسلح ، لأنه مفهوم يتعلق بمسؤولية الدولة في مجالات أخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع وبالتالي فإن أي تهديد أو فقدان الدولة لأي من مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو العسكرية فيه تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها ولوجودها ، لكن بعضهم يعرف الأمن ، (حماية كيان الأمة وشخصيتها الوطنية من تهديدات القوى الأجنبية ، وشعور الأمة بالأمان في ظل الدولة بفعل غياب المهددات الخارجية ، أو قدرة الدولة على ردع تلك المهددات حال وجودها مؤكداً في ذات السياق على إن مفهوم الأمن مرتبط بفلسفة النظام السياسي في لحظة معينة من واقع أن التهديد لا يتجه للفرد وإنما للجماعة)[1]. ولعل أدق مفهوم للأمن ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى چ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ٤ چ [2]وهنا الأمن ضد الخوف ، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي الداخلي منه والخارجي ، والإنسان في نظر الإسلام هو جوهر العملية الأمنية لأنه مناط به التكليف في هذه الحياة ، والأمن في مفهوم الإسلام يعني السلامة الحسية والمعنوية والطمأنينة الداخلية والخارجية وكفالة الحياة السعيدة للفرد والمجتمع والدولة ، ومشروعية الأمن وأهميته في الإسلام جاءت في نصوص القرآن الكريم ، بقول الله تعالى چ إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكٗا وَهُدٗى لِّلۡعَٰلَمِينَ ٩٦ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩٧ چ [3]، وقوله تعالى چ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنۡ حَوۡلِهِمۡۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ ٦٧ چ [4] وفي السنة النبوية دعا الرسول صلى الله عليه وسلم إلى كل عمل يعبث الأمن والطمأنينة في نفوس المسلمين ، ونهى عن كل فعل يبعث الخوف والرعب في جماعة المسلمين ، قال عليه الصلاة والسلام (لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً)[5] ، وقال عليه الصلاة والسلام (لا يشير أحدكم

---

(1) الخير عمر احمد سليمان – العلاقات السودانية المصرية – منظومة الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية – مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني – العدد(1) – الخرطوم – ديسمبر 2006م – ص185

(2) سورة قريش – ألأيه (4)

(3) سورة آل عمران – الآية (96 – 97)

(4) سورة العنكبوت – الآية (67)

(5) سنن ابي داؤود – 5/274

على أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار)[1] .

هنالك عدة نظريات حديثة تناولت ظاهرة أسباب النزاعات وتفسيراتها وآثارها على الأمن ، منها النظرية الوظيفية ، والنظرية الماركسية ، ونظرية النزاع ، ونظرية الحرمان النسبي ، وكل هذه النظريات ظهرت بعد حركة السلام الحديثة في أوربا عام 1930م بعد أن جاء النازيون إلى السلطة في ألمانيا ، ينظر أنصار النظرية الوظيفية إلى بنية ومؤسسات المجتمع لمعرفة وتفسير أسباب النزاعات ، فهي رؤية مجتمعية ، ويمكن تلخيص الرؤية الوظيفية في الأتي (للمجتمع متطلبات وظيفية أولية تنتج الهياكل والأشكال المتباينة في بنية المجتمع لها القدرة على إنجاز شروط المجتمع ، فالنظرية الوظيفية تبحث عن بنية المجتمع بدقة وتشريح) ، أما النظرية الماركسية تعتبر أحد أهم الفلسفات الغربية التي اهتمت بتفسير النزاع الطبقي في العالم كآفةً ، ويرى كارل ماركس أن (هنالك نزاع حتمي بسبب عدم العدالة الناجم عن الاختلافات في الفئات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية بسبب النزاع والاستقطاب بين الطبقة العامة والبرجوازية وبسبب استغلال الطبقة العامة من قبل البرجوازية مما يقود إلى الاغتراب (Alienation) والعجز (Powerlessness) فيصبح النزاع الطبقي أمراً حتمياً) ، وترتكز الماركسية على المادية التاريخية في تفسير المجتمع والتاريخ وأن النزاع يحدث في حالة شح الموارد ، وليست النزاعات مسألة ثابتة في كآفة الأحوال الاجتماعية وليس بالضرورة أن تقود النزاعات إلى الحرب ، وإن المجتمعات تختلف في درجة التنافس ، قد يُرى النزاع بوصفه تقاطعات اجتماعية . وتنطوي النظرية الماركسية على أن نزاع المصالح شئ أصيل في الحياة الاجتماعية ، والسلطة موزعة بين المجموعات والأفراد في المجتمعات ، ويتم تحقيق نظم المجتمعات بواسطة الأشخاص الأكثر سلطة ويتم تحقيق هذه النظم عبر الحرمان . و نظرية النزاع تنقسم إلى قسمين نظرية النزاع البسيط ونظرية النزاع الكبير ، والأولى تفترض أن جذور النزاع توجد في النفس البشرية والسلوك الإنساني عامةً ، وهنالك علاقة وطيدة بين ما يثور النفس البشرية والسلوك الاجتماعي ، وهي الأصل في النزاع ، وهي تربط بين الفرد والمجتمع ، وما السلوك الانفعالي لدى الفرد إلاّ أحد مظاهر غريزة البقاء لدى الإنسان ، وترى النظرية إن الإنسان مثل كآفة بقية الحيوانات مجبول على غريزة الحفاظ على النوع (Selfpreseruation) . أما النظرية الكبيرة والتي تزعم أن المجتمع هو عبارة عن نظم اجتماعية يفرضها البعض على بعضهم ، وأن المجتمعات لا تخلو من النزاعات ، وأن السلطة تقرر عدم العدالة الاجتماعية ، وأن العراقيل والحرمان يجعل المنظمات ترتكز على قضايا بعينها مثل السلطة والقبلية والسياسة والاقتصاد والأيدلوجيا ، وهي كلها عوامل للاستقطاب الذي يقود إلى النزاع . أما نظرية الحرمان النسبي تعتبر أهم النظريات لمعرفة أسباب النزاع السياسي أو الاجتماعي ، إذ تنظر بطريقة تحليلية إلى النزاع الناجم نتيجة (التناقض بين التوقعات والإمكانيات) إلى جانب التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة ، يؤديان إلى توليد مشاعر تقود إلى أتساع الفجوة بين التوقعات المبنية على التصورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن النزاعات في السودان وتحديداً في مناطق التماس والتداخل القبلي والتنوع ألاثني في دارفور وكردفان والنيل الازرق اتخذت بعداً خطيراً جداً وأصبحت هاجساً وهماً كبيراً للدولة بأجهزتها الرسمية ، وهذا البعد لم يأت من فراغ ، فهناك عوامل موضوعية ومنطقية جعلته يصل إلى هذه الدرجة من الخطورة ، و(هناك كثير من المفاهيم والمزاعم عن الإنفلاتات الأمنية في تلك المناطق والتي ترسخت في أذهان الكثير من أبناء مناطق التماس في أن هناك أسباب موضوعية وعادلة تدفعهم لانتهاج أسلوب أثارة النزاع لحصد فوائد تنموية أكثر من غيرهم)[2] ، وهناك تنظيمات سياسية وحركات مسلحه تغذي هذه المفاهيم وهم يسعون وراء هذه المشاكل والنزاعات لتحقيق مكاسب سياسية ، نجد أن كثير من المهتمين تختلف استنتاجاتهم ورؤاهم اتجاه أسباب هذه النزاعات ، وقد أرجعوها الي عدة عوامل داخلية وخارجية شكلت أساساً للنزاعات في تلك المناطق ، مثل عوامل تدهور البيئة والاحتكاكات الطبيعية

---

[1] صحيح البخاري – 4/315

[2] شرف الدين الأمين عبدالسلام – ورقة – بعض تبعات النزاع القبلي في السودان – معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية – الخرطوم – 1998م – ص 181

والمتوارثة بين الرعاة والمزارعين حول استخدام الأرض زراعيا ورعويا ، وعدم وجود التنمية متوازنة ، والنقص في تقديم الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية ، والإحساس بالتهميش والظلم والعوامل السياسية والصراع حول السلطة . ولكن تطورت هذه العوامل التقليدية الداخلية لتصل درجة النزاع المسلح واستخدام الأسلحة الحديثة الفتاكة لتحصد أرواح الكثير من الأبرياء ، وبالتالي صارت تلك المناطق الهشة بؤرة ونواة صالحة وجاذبة للتدخلات الأجنبية التي أعدت العدة من قبل لنهب ثرواتها ومواردها . ومن أهم التحليلات التي استندت الي نظريات النزاع نجد انه يمكن تحليل النزاع في منظفة ابيي وفق :-

1- الصراع حول استخدام الأرض الزراعية والرعوية وملكية الأرض ، وتعتبر نظرية (العمران البشري) التي طورها إبن خلدون النظرية الصالحة لتحليل ظاهرة النزاعات القبلية في أفريقيا والتي يقول فيها (أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر وسببه أن النفس كانت على الفطرة الأول... من ذلك أن البدو يغيرون المستقرين يقتلونهم ويسلبون أموالهم ، كما أن كل قبيلة بدوية ترى أنها أرفع أصلاً ونسباً وبالتالي تتفوق على غيرها من القبائل[1] ، ولإثبات ذلك كله يكون العداء ببين القبائل والذي يعبر عنه إما بالحروب المباشرة أو بغارات النهب المسلح بالإضافة إلى العصبية العشائرية والشك في نوايا الآخرين) إن إبن خلدون يجسد ظاهرة النزاع القبلي بأنها ظاهرة اجتماعية عند البدو[2] ، وإن مفهوم سيادة دار القبيلة الذي يربط بين ملكية الأرض بالانتماء القبلي ، ولهذا ظهر النزاع حول هذه الملكية ، وهناك مجموعات كثيرة جداً من مواطني السودان خاصةً في كردفان ودارفور يأخذون بالمفهوم الذي يقر بأن الأرض لله وأن البشر مستخلفون فيها ، وأنهم أيضاً يؤمنون بالمفاهيم الحديثة مثل حرية الانتقال وحق الاستقرار في أي جزء من السودان وهذه المجموعات تمثل شريحة (العرب الرُحل) أي (الإنسان الانتقالي) ، وبالمقابل هناك المفهوم المحلي الإقليمي الضيق الذي لا يخرج من دائرة القبيلة ويحتكم إلى التراث والتاريخ والتقاليد وهدا المفهوم يؤمن به القطاع العريض والأكبر ويمثله شريحة (التقليدين البدويين) . في منطقة ابيي ترجع جذور النزاع بين قبيلتي المسيرية الحُمر ودينكا نقوك في منطقة أبيي كأحد الأسباب التقليدية إلى التنافس المحموم حول سبل كسب العيش (المرعى) وعلى الموارد والمصادر الطبيعية الشحيحة في تلك المنطقة خاصةً في فصل الصيف حيث يقل العرض من العشب والماء والموارد على طلب الإنسان والحيوان على السواء ، ويشتد النزاع بين القبيلتين المسيرية والدينكا نقوك خاصةً في فصل الصيف عندما تأتي المسيرية في رحلتها السنوية من الشمال ويمكثون في مناطق الدينكا نقوك لمدة تسعة أشهر[3] ، وعند هطول الأمطار يرجعون شمالاً خوفاً من الحشرات التي تصيب الإنسان والحيوان فيقل الاحتكاك بين القبيلتين . أضف إلى ذلك نجد ظاهرة تفشي الجهل والتخلف الاجتماعي ، إذ أن منطقة أبيي وخاصةً بحر العرب وما حولها لم تحظ حتى الآن بأي مشروع تنموي يرتقي بحياة هاتين القبيلتين ويطورهما إلى الأفضل[4] ، وبالتالي فإن التحولات السياسية تلعب دوراً هاماً وكبيراً على منطقة أبيي وبحر العرب من خلال اهتمامها بها ، بل ربما أصبحت هذه المنطقة نموذجاً فعلياً وحيوياً لدراسة أثر الحرب على حياة الناس عامةً وثقافتهم وانعكاس ذلك على طبيعة حياتهم وتفكيرهم وقيمهم [5] كما أن قرار حل الإدارة الأهلية وبدايات حرب الجنوب وعدم التوثيق للمسار الإداري والسكني بغرض الاستيطان ومن حيث التاريخ ، مع عدم تخطيط الحدود لمنطقة أبيي توثيقاً بالخرائط ، كل ذلك شكل جذوراً للنزاع ، إن قضية أبيي نجدها في الغالب الأعم تعود إلى نزاعات تقليدية سرعان ما تطورت إلى قتال مسلح أودى بحياة عدد كبير من الأبرياء ، وقد أستفحل الأمر بعد رحيل الرعيل الأول من زعماء القبيلتين ، وتحول

---

(1) شرف الدين الأمين عبدالسلام– بعض تبعات النزاع القبلي في السودان – ورقة بحثية منشورة – معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية – الخرطوم – 1998م – ص **181**

(2) عبد الرحمن بن خلدون – المقدمة – الجزء الأول – من كتاب الصبر وديون المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر – دار الفكر للطباعة والنشر – ص 123 –138

(3) طلال عبد الله إبراهيم : 21 يناير 2020م :مدير مكتب نائب رئيس إدارة منطقة أبيي سابقاً(مقابله)

(4) الخير الفهيم المكي 3 يناير 2020م : رئيس اللجنة الإشرافية المشتركة سابقاً(مقابله)

(5) عبدالرحمن أرباب مرسال صالح – قضية أبيي – مجلة الدفاع العربي – العدد 70– إدارة البحوث العسكرية المشتركة – يناير 2007م – ص 190)

السلطة التقليدية إلى الشباب الذين تم تسييسهم ، وأن هذا النزاع تطور سلباً تبعاً لحركة الجذب والشد بين السلطة السودانية وحرب جنوب السودان[1].

2- الصراع الناتج عن العوامل السياسية : حيث شعر المتعلمون والنخبة من أبناء الدينكا نقوك برغبتهم في حكم جنوب السودان وأن تعليمهم رفع سقف طموحاتهم ولكن لا يمكن أن يحكموا جنوب السودان إلاّ إذا كانت لهم أرضية أو قاعدة فأرادوا أن تكون منطقة أبيي جزء من الجنوب والقاعدة التي ينطلقوا منها فانضموا إلى الأنانيا ومن ثم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، أن الفرص التي أتيحت لأبناء دينكا نقوك أخيراً في ظل التعايش السلمي في منطقة ابيي سواء أن كان في التعليم أو السلطة لم تتاح لأي فرد من قبيلة المسيرية ، (ذكر الدكتور فرانسيس دينق مجوك وزيراً الخارجية السابق انه وحسن دينق مجوك الوزير بإقليم كردفان وهو المترجم المعتمد لدى حكومة كردفان وديوان الحكم الاتحادي حتى عام 2011م ، والناظر كوال دينق و الأستاذ دومنيك ممثل ابيي بالدائرة القومية في مجلس الشعب القومي عن ريفي المسيرية وآخرون كثر أنهم تلقوا تعليمهم في منطقة ابيي) ، وان المسيرية لم يعملوا علي اقصاء أبناء دينكا نقوك عن المناصب الإدارية او التشريعية العليا ، فعندما فاز القيادي بحزب الأمة عبد الرسول النور إسماعيل عام 1981م في أول انتخابات المجالس التشريعية الإقليمية وأنتخب نائباً عن دائرة أبيي وأصبح النائب المنتخب ، إلاّ أن الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري قام باستدعاء عبد الرسول النور إسماعيل وقال له بأنه يريد أن يُمثل أبناء الدينكا نقوك في المجلس وبما أنك فزت في الدائرة ، فهل لك أي اعتراض أن أعين أحد أبناء دينكا نقوك عضواً في المجلس ضمن الخمسة الذين يعينهم رئيس الجمهورية ، فقال له عبد الرسول النور (لا مانع ويسرني أن تكون لمنطقتنا نائبين) ، فقام الرئيس النميري بتعيين مكواج أبيونق وكانا يزوران المنطقة معاً متفقدين أحوالها (نائب منتخب آخر معين)[2] استمرت العلاقات بين المسيرية والدينكا نقوك في سلام وتعايش سلمي لا مثيل له ولم يحصل أي نزاع أو حروب بين الطرفين حتى عام 1964م وهو التاريخ الذي يعتبر بداية لدخول العامل السياسي كأحد أسباب النزاع بالمنطقة ، ففي عهد الحكومة الانتقالية برئاسة سرالختم الخليفة كان كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية وكان سقفه وطموحاته الانفراد بحكم جنوب السودان ، واعتقد هو ورفاقه بان هذا الحلم لن يتحقق إلاّ إدا نقلو الحرب للشمال ، واختاروا منطقة ابيي للإشعال الفتنه لذا سببوا حرباً بين المسيرية ودينكا نقوك ، فقام وبتحريضهم بعض أبناء الدينكا نقوك بالهجوم على الرقبة الزرقاء وهناك تضارب في الروايات منهم من ذكر بأن الهجوم كان بسببه الدينكا نقوك مسنودين ببعض القبائل وهذه رواية المفكرين من الدينكا أمثال الدكتور فرانسيس دينق مجوك ، ورواية ثانية تفيد بأن الدينكا نقوك هم الذين هجموا الرقبة الزرقاء بتحريض من مجموعة كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية ، عموماً مات في هذا الهجوم الكثير من أبناء المسيرية التي قامت برد فعل عنيف فقتلت ما قتلت من الدينكا نقوك ، فكانت تلك أول مواجهة مسلحة بين الطرفين بسبب إطماع سياسية لنافذين في السلطة ليسو من أبناء المنطقة ، وهكذا فقد الجانبان أعداد كبيرة من الأبرياء وفقدوا السلم المجتمعي الذي كان سائدا [3]، وبفضل مجهودات الإدارة الأهلية تم عقد صلح في عام 1965م بين الطرفين وقع عليه السلطان دينق مجوك والناظر بابو نمر بإشراف السيد الرشيد الطاهر بكر الذي كان وزيراً للعدل وسُمى هذا الصلح (بالصلح الأبيض) لأن كل طرف تنازل عن حقه للآخر ، ورغم هذا الصلح إلاّ أن هناك بعض الشكوك والظنون وبروز عدم الثقة في النفوس لدى الطرفين [4]، في عام 1972م جاءت اتفاقية أديس أبابا في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري ، فكان أبناء الدينكا نقوك المتعلمين والنخب وبتأثيرات منهم أدخلوا فقرة في الاتفاقية تفيد بأن المناطق التي هي في الشمال وبعض أهلها لهم ارتباطات في الجنوب يعاملوا معاملة خاصة ، كما نصت الاتفاقية على أن

---

[1] سلومة موسى يحيى23 يناير 2020م : مدير تنفيذي لمكتب إشرافية أبيي (مقابلة)

[2] عبد الرسول النور إسماعيل – مقابلة– 2004/4/10م

[3] جون زكريا اتيم فيين 2020/2/3م : قيادي شبابي بمنطقة أبيي (مقابله)

[4] أمبدي يحيي كباشي حمدوك : 2 فبراير2020م ، السكرتير التنفيذي للجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي(مقابله)

القبائل الزنجية يمكنها أن تقرر مصيرها بالاستفتاء إما الانضمام إلى الإقليم الجنوبي أو الشمالي ، إلاّ أن مجلس الشعب الرابع عام 1980م قرر بأن منطقة أبيي تعتبر منطقة تمازج زنجي عربي بها ثقافة مختلفة وبالتالي رفض الاستفتاء ، و اللجنة التي كُونت فيما بعد فقد قررت تبعية المنطقة لكردفان وأوصت بتنمية المنطقة [1] ، وكان أبيل ألير احد ابناء الدينكا أصبح نائباً لرئيس الجمهورية والمجلس الانتقالي لجنوب السودان وهو دينكاوي من اويل قام بتعيين زكريا بول دينق مجوك وزيراً للصحة في حكومته وهو من أبناء منطقة أبيي ، فقام الجنوبيين بالاحتجاج على هذا التعيين باعتبار أن زكريا بول دينق مجوك ليس من جنوب السودان ، وهذه تؤكد حقيقة شمالية أبيي ، فسعى زكريا بول دينق مجوك بإقناع الرئيس جعفر محمد نميري بضم منطقة أبيي إلى جنوب السودان[2] ، فقام الرئيس نميري بتكوين لجنة برئاسة كبير الإداريين الشيخ بشير الشيخ وهذه اللجنة توصلت إلى أن المنطقة وبكل الأعراف والقوانين هي منطقة كردفانية وأوصت اللجنة بأنه إذا كانت هناك أي مشكلة فيها تعالج وتحل بواسطة أهلها في كردفان ، فقام الدكتور فرانسيس دينق بإيجاد مدخل آخر فقام بإحضار فريق أجنبي من جامعة هارفارد لتقديم الخدمات من صحة وتعليم ... الخ في منطقة أبيي واختارت اللجنة مناطق تواجد الدينكا نقوك كمنطقة عمل لهذا الفريق فقامت اللجنة وتحت هذا الستار بالتعبئة السياسية والكنسية وسط الدينكا نقوك والتبشير وزع الفتنة والكراهية تجاه المسيرية ، وكان فرانسيس دينق وزير دولة في الخارجية السودانية وقبلها كان سفيراً في بريطانيا وألمانيا ومتزوج من أمريكية ربما زوجته لها علاقة بأعمال إستخبارية لصالح الغرب ولها تأثيرات في السياسة بالمنطقة [3] . نتيجه لهذه التجاذب السياسي حدثت عدة مناوشات بين القبيلتين أدت إلى عقد عدت مؤتمرات للصلح خلال الأعوام 1983م – 1985م ، وفي 25 يناير 1986م في مدينة الأبيض ، وكان شروط المسيرية في الصلح أن يبتعد الدينكا نقوط عن حركة التمرد وإرجاع أبقارهم من التوج إلى أبيي ، ولكن في سبتمبر 1986م جاء المتمردون وضربوا مدينة أبيي ولم يفرقوا بين عرب ودينكا ، وأخذت حركة التمرد (42) أسيراً من المسيرية وألف رأس من البقر ، وبعد عام 1986م بدأت مليشيات العرب تتحرك بصورة منظمة مع أبقارهم وحماية أنفسهم من حركة التمرد ، وخلال الأعوام (1987م – 1988م – 1989م) حدثت مؤتمرات صلح داخلية في أبيي ، ويلاحظ أن أسر كثيرة من قبائل النقوك هجروا أبيي خلال سنين الأحداث وسكنوا مدن عديدة أهمها القضارف ، سنار ، الخرطوم ، شندي ، كريمة النهود والملاحظ أنه وبانضمام دينكا نقوك إلى حركة التمرد وجدوا دعماً كبيراً من الحركة الشعبية التي كانت تحطط للتمدد شمالا ، وبالمقابل لم تمنح حكومة الخرطوم أبناء المسيرية أي افضلية مما اطرهم لتكوين حراسات محلية لحماية الابقار والمسارات سميت قوات المراحيل (في نهاية السبعينات برزت قيادات عسكرية من أبناء المسيرية لمواجهة عدوهم في شكله الجديد ، فظهر مصطلح قوات المراحيل لأول مرة وهي القوات التي تحمي مراحيل وأماكن الرعي من هجمات الحركة الشعبية) [4]، وهكذا دخلت منطقة أبيي مرحلة جديدة من النزاع المسلح وثقافة الحرب ، فقدت فيها الوسائل التقليدية لفض النزاعات وإنتشر فيها السلاح الحديث .

أستمر ولاء الدينكا نقوك للحركة الشعبية التي نشأت في العام 1983م كتنظيم عسكري إلى أن حصل الإنشقاق فيها عام 1991م بين رياك مشار ولام أكول وكاربينو كوانين ضد جون قرنق وكونوا مجموعة الناصر حيث كان دينكا بحر الغزال موالين لكاربينو كوانين ومعظم النوير موالين لرياك مشار ومعظم الشلك موالين للام أكول ، وقامت مجموعة الناصر بمطاردة جون قرنق إلى أن أوصلوه إلى كاجوكاجي وكان أبناء دينكا نقوك وكتيبة النوبة بقيادة يوسف كوه وكتيبة الأنقسنا بقيادة مالك عقار ساندوا جون قرنق ضد مجموعة الناصر وهذا الموقف ادي الي تعميق نفوز أبناء ابيي في الحركة الشعبية وإنهم اصبحو قادتها السياسيين والميدانين

---

[1] طبيق عمر شقيفة 5 فبراير 2020م ، ناشط سياسي ، (مقابله)

[2] كون بقت تتلوط 30 يناير 2020م ، رئيس المجلس الأعلى للتنسيق شئون دينكا أبيي(مقابله)

[3] رحمة الله عبد الرحمن النور2 فبراير 2020م ، نائب رئيس إدارة منطقة أبيي سابقاً(مقابله)

[4] عبد الرسول النور إسماعيل – مقابلة ـــ 2004/4/10م

خاصة في عام 1997م حيث قامت مجموعة الناصر بمصالحة النظام الحاكم في الخرطوم وعقدوا إتفاقية سلام بالخرطوم في نفس العام ، وبموجب هذه الإتفاقية أصبح رياك مشار مساعداً لرئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير ولام أكول وزيراً للنقل وأصبحا عضوين بارزين في حزب المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في الدولة ، من أهم بنود هذه الاتفاقية أن تمخض عنها دستور عام 1998م ، وتحدثت الإتفاقية عن المواطنة كأساس للحقوق والواجبات ، والاعتراف بحق تقرير المصير لجنوب السودان ولم تشر الاتفاقية لأي بند يخص منطقة أبيي . وأصبحت جل قيادات الحركة الشعبية بقيادة جون قرن من أبناء ابيي

3- الصراع الناتج عن عامل الهوية ، إن مصطلح الهوية عادةً ما يُعبر عنه استنادا إلى العرق ، الأثينية ، الدين ، اللغة ، أو الثقافة ، وتعتبر العشيرة والنسب والعائلة من العوامل الهامة في الدلالة على الهوية مع وجود حيز الأرض أو المنطقة للدلالة على الانتماء ، ومهما تكن هذه العوامل الدالة على الهوية . إن نزاع الهوية يحدث عادةً في إطار الدولة الواحدة عندما تتمرد مجموعات ضد ما يرونه اضطهادا وظلماً وتهميشاً تمارسه المجموعة المهيمنة على السلطة في الدولة ، ويتم التعبير عن ذلك بالتهديد بالتدمير الثقافي أو حتى التصفية الجسدية ، أو بالخروج عن طاعة الدولة ، خاصةً في ظل الأنظمة السياسية الشمولية القوية .

بدأت تداعيات أزمة الهوية بشكل عام في سياق الوقت الراهن بين السودانيين غير العرب ، ممثلين أساساً في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها ، وبين العرب المسلمين ممثلين في الأنظمة الحاكمة في الخرطوم ، وقد تفاقمت أزمة الهوية القومية منذ استئناف الحرب في عام 1983م بعد أن خرق الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري اتفاقية أديس أبابا من جانب واحد ، وتعاظمت الحرب آنذاك بشكل واضح بين السودان وجنوب السودان وتبلورت القضايا والخيارات أمام الفرقاء بصورة واضحة وبديهية ، وقد برزت علاقة الدين بالدولة ، خاصةً فيما يتعلق بدور قوانين الشريعة الإسلامية التي تنظم كل جوانب الحياة الخاصة والعامة لجماعة المسلمين ، ومحاولة فرضها على كل القطر ، وبذا أصبحت العامل الرئيسي في النزاع ، وبالتالي صار الدين مرتكزاً أساسيا في تحديد الهوية السودانية ، فضلاً عن علاقته وصلته اللصيقة بالعروبة كظاهرة عرقية ، أثنية ، وثقافية ، ومع تعاظم الاتجاه الإسلامي كقوة سياسية تؤثر بقدر كبير على سياسة القطر ، نجد أيضاً صعود الحركة الشعبية كقوة ذات نفوذ ومناوئة للحكومة الإسلامية ، وبرز بذلك اتجاهين ثوريين مضادين من الشمال والجنوب ، فالشمال يتبع المنهج الإسلامي والجنوب يتبع التقاليد المحلية الأفريقية ، وبالتالي يمثل الشمال الهوية العربية الإسلامية ، ويمثل الجنوب الهوية الأفريقية ، وتبقى الخطورة أكثر عندما تتنافس الهويتان المختلفتان على تمثيلهما للهوية الوطنية ، وقد شكل فشل الشماليين والجنوبيين في التوصل إلى أتفاق حول هوية مشتركة وشاملة جزءاً هاماً في الصراع والنزاع بين الطرفين والذي كان سبباً من أسباب فصل جنوب السودان عن الشمال .

هناك عدة أخطاء ارتكبت أيقظت مشاعر وغرائز الدينكا نقوك نحو البحث عن الذات والهوية ، منها عدم اهتمام الدولة بتنمية المنطقة حيث تفتقر إلى انعدام الصحة والطرق والمصانع ، وكذلك لم تهتم الدولة بالتعليم مما أدى إلى انتشار التخلف والجهل والأمية وسط إنسانها ، والأخطر من ذلك النظرة الاستعلائية من العرب تجاه الدينكا وعلى الجنس الأفريقي بصورة عامة ، كل هذه العوامل وغيرها دفعت الدينكا نقوك غريزياً للبحث عن ذاتهم الثقافية وهويتهم الجنوبية ، صحيح أن الدينكا نقوك تأثروا بعمق العلاقات مع العرب المسيرية وبسلوكياتهم الإسلامية إلاّ أنهم يعتزون بأصلهم وانتمائهم لجيرانهم في جنوب السودان ويعتبرون أنفسهم دينكا أصليين . في فترة العلاقات الطيبة مع العرب المسيرية لم يظهر هذا الشعور أو ربما كان دفيناً وظهر على السطح ساعدهم في ذلك أبناءهم المتعلمين أيضاً كان لهم دور فعال في إلهام هذه المشاعر والمطالبة بفصل المنطقة وانضمامها إلى جنوب السودان ، وبالتالي جاء الحديث لأول مرة عن استفتاء منطقة أبيي في محادثات اتفاقية أديس أبابا عام 1972م في عهد الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري ، وفي أكتوبر 2013م أقام الأنقوك استفتاء آحادي ومن طرف واحد أثار الكثير من الشجب والإدانة من قبل الحكومة والمجتمع الدولي وعدم الاعتراف بنتيجته والتي كانت أكثر من 99% لصالح تبعية المنطقة إلى جنوب السودان ، وبالرغم من أن الاستفتاء

آحادي الجانب ولم تعترف به كل الجهات إلاّ أنه يعطي مؤشر خطير ومقياس حقيقي لمدى رغبة الأنقوك في الانضمام إلى جنوب السودان في إطار البحث عن الهوية مما زاد وسبب المزيد من الصراع بالمنطقة ، وكان اختبارا حقيقياً لحكومة السودان زاد من قلقها ، (أن لقضية الهوية دور في نزاع أبيي ، و أن وحدة الهوية لا تعني بالضرورة ذوبان كل الهويات ، لكن بالإمكان اجتماع الناس على المشتركات التي تجمع بينهم)[1] ، وهناك الكثير المشترك بين القبائل وسبق في الدولة المهدية أن تجمع السودانيون حولها على اختلاف قبائلهم واتجاهاتهم ، وهذا يقود إلى الاتفاق حول الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أيضاً الصوفية لا توجد بها قبيلة ، والثقافة العربية يمكن أن تكون جامعة رغم محاولة البعض لإبعادها ، حتى الجنوب قبل انفصاله كانت تجمعه اللغة العربية ، فيمكن أن نصل لهوية مشتركة ، لقد لعب الحكم الاستعماري البريطاني والكنيسة دوراً كبيراً في تأجيج الفتنة والسير نحو التوافق مع الهوية الجنوبية وسعياً لذلك ، وكان يتم التدريس في المرحلة الأولية باللهجة المحلية ، وتُشجع التلاميذ الذين يكملون التعليم الأولى للالتحاق بالمدارس الجنوبية الحكومية أو التبشيرية ، حيث الإنجليزية لغة التدريس ، ورغم أن مدرسة أبيي الأولية كانت حكومية إلاّ أن المنطقة كانت ضمن دائرة نفوذ الكنسية الكاثلوكية ، وكانت الكاثلوكية تدرس في تلك المدرسة ، وإعتنق التلاميذ بصورة تلقائية العقيدة الكاثلوكية ، ولكن في الخمسينات فطنت الحكومة لهذا المخطط فأعيد توجيه نظام التعليم وسط الأنقوك تجاه الشمال ، وحلت اللغة العربية مكان الإنجليزية لغة التدريس ، وفي ذات الوقت بدأ التلاميذ يلتحقون بالمدارس الشمالية لمواصلة تعليمهم في المراحل العليا ، وأحدث ذلك تغبيراً وانحيازا قوياً لصالح الإسلام ، وأعاق انتشار المسيحية ، ولكن كل الإجراءات والخطوات التي لعبتها الكنيسة والحكم الاستعماري البريطاني كان تأثيرها واضحاً في إيقاظ مشاعر وغرائز الأنقوك وتعاظم إحساسهم بالانتماء نحو الهوية الجنوبية والابتعاد عن الشمال .

ينتمي دينكا نقوك ، وبكل المعايير إلى الجنوب بصورة تامة ، وهم دون أدنى شك جنوبيين ، وبالرغم من الترتيبات الإدارية التي تضعهم ضمن الشمال ، وحتى مرحلة التعايش السلمي بين القبيلتين في السابق توضح تأثر العلاقات المتبادلة بالعلاقات الشخصية بين زعماء الانقوك والعرب وكان الزعيمان الراحلان دينق مجوك وبابو نمر يمثلان تلك العلاقات ، وبطريقة تشابه العلاقات الدبلوماسية الودية أكثر منها انصهارا لمجتمعاتهم في مجالات الإقامة والتقارب الثقافي والمصاهرة ، وفي البداية كانت العلاقة بين هاتين المجموعتين من الزعماء ، تقوم على سعي الانقوك للأمن ضد غارات العرب ، وفي حاجة العرب لضمان حقوق الرعي خلال موسم الجفاف ، وخلق هذا الوضع أسس المصالح المتبادلة والتي على أساسها قامت صداقتهما .

بالرغم من أن العرب والدينكا ينكرون وجود أي صلة عرقية بينهم ، إلاّ أنهم يعترفون باستيعاب عناصر من بعضهم البعض وبأنهم غير خالصين عرقياً ، وتشير الدراسات عن البقارة الى استيعاب عناصر من الدينكا عبر نظام الإنتساب الأبوي العربي والى المكانة الهامشية لمن لهم صلة أبوية يعترف الدينكا ايضا بإمتعاض ، بوجود بعض الدينكا من اصل عربي بينهم ، ممن تم استيعابهم ، ويمكن التعرف عليهم وعلى ذويهم وأنجبوا من العرب ، ويشكل ابناءهم أعداداً معتبرة من البقارة اليوم . ويعرف دينكا نقوك العديد من العرب ، يحتل بعضهم مواقع مرموقة وسط البقارة ، يحملون عرقاً دينكاوياً منحدراً من الأم او الجدة ، وفي بعض الحالات حتى عبر العرق الدينكاوي ، يحمل بعض الأفراد بين عائلات الدينكا ، كالأب ، والجد ، أو الجد الأكبر أسماء عربية مثل محمد ، سليمان ، حسب الرسول ، حسب الله وما شابه ، ورغم ذلك فإن أحفادهم يصفون أنفسهم دون أي لبس بأنهم من الدينكا [2]

4- الصراع الناتج عن عامل الحدود بمنطقة أبيي : في إطار تحقيق السلام الشامل بالسودان ، بدأ النظام الحاكم في الخرطوم محادثاته مع زعيم التمرد جون قرن منذ العام 1994م ، وقد عين جون قرن أولاد منطقة أبيي والأنقسنا وجبال النوبة كمفاوضين

---

[1] راشد التيجاني : مقال منشور لرئيس مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام بجامعة أمدرمان الإسلامية ، بصحيفة الإنتباهة /4 /2015/4

[2] عبد الرحمن أرباب – مركز دراسات الراصد – مابعد إتفاقية نيفاشا – شركة مطابع السودان للعملة – يونيو 2008م – ص 23

أساسين في محادثات السلام ، فقد عين من قبيلة الشلك باقان أموم ، ومن النوير جون لوك ، ومن الأنقسنا مالك عقار ومن النوبة يوسف كوه ، ومن أبيي دينق ألور وإدوارد لينو ودينق أروب كوال ، وكان همهم الأول والأخير أن يجدوا وضعية خاصة لمناطقهم ، في عام 2002م تم التوقيع على بروتكول مشاكوس بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان التي دخلت في صراع سياسي كبير لتوسع نطاق الحقوق التي إكتسبتها بعد الجنوب ، بما فيها حق تقرير المصير ، تشمل المناطق الثلاث ، في أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ، وقد تولت تسهيل مفاوضات السلام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد). وأهم ما جاء في بروتكول مشاكوس هو اعتبار المناطق الثلاث ، النيل الأزرق وجبال النوبة ومنطقة أبيي مناطق شمالية تحل مشكلاتها من خلال الدولة الشمالية إرتكازاً على مبادئ إعلان الإيقاد عام 1994م والذي تم التوقيع عليه في 1997م بواسطة شركاء الإيقاد وأحتوى على ستة بنود من أهمها أن الجنوب هو المنطقة الواقعة جنوب خط الإستواء 1956م ، وكان من أفضل البروتكولات ، إلاّأن المجموعات الثلاث إحتجوا ورفضوا الدخول لمفاوضات السلام لمدة 9 شهور أن توسطت دولة كينيا فتمخض ذلك عن بروتكول أبيي ضمن البروتكولات الثلاث ، وكان أبناء منطقة أبيي يريدون قرار من رئيس الجمهورية بإعادة أبيي إلى جنوب السودان بإعتبارها ضمت بقرار إداري ، ولكن المشكلة كانت أين تقع أبيي ، الحكومة تقول أن أبيي تقع جنوب بحر العرب ، وأبناء منطقة أبيي من الانقوك يقولون أن أبيي تقع جنوب حدود دار حمر وتأزم الموقف بشأن حدود أبيي وأصبح صراعاً بين طرفي النزاع من جهة والحكومة والحركة الشعبية من جهة . في مارس 2003م عقدت جلسة خاصة حول المناطق الثلاث في ضاحية كارين في نيروبي ، إلاّأنها أحرزت تقدما ضئيلاً بسبب خلاف حول تشكيل الوفود ، وقد رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان الإعتراف برئيس وفد حزب المؤتمر الوطني الذي كان من قبيلة المسيرية لأنه جاء من خارج أبيي ومن الخلافات أيضاً كان حول إجراء إستفتاء في أبيي الذي يعطي خيار الإلتحاق بجنوب السودان الذي أستقل عن السودان في عام 2011م ، وكان هذا هو محور الخلاف الأساسي خاصة من قبل الحكومة ، وكان رفض الحكومة للإستفتاء يأتي من منطق أن بروتكول مشاكوس قد أقفل هذا الباب لابد أن تبقى أبيي شمالية ، ويعود رفض الخرطوم إجراء استفتاء حول أبيي إلى خوفها من فقدان السيطرة على الموارد النفطية في المنطقة التي تشكل غالبية الاحتياطي المثبت في شمال السودان[1] . في خضم هذه الخلافات تأزم الموقف بشان حدود أبيي وكادت قضية أبيي أن تعصف بمحادثات السلام ، إلى أن زار السناتور الأمريكي جون دانفورت السودان في مارس 2004م للتدخل لحلحلة الأزمة بين الأطراف المتنازعة وقدم للأطراف مسودة إتفاق حول أبيي غير قابلة للتعديل وطلب من الطرفين (بي شئ من التهديد) قبولها فقبلتها الحركة الشعبية إلاّأن الحكومة لم تقبلها فطلبت مهلة لتتمكن من الرد ، وبعد مشاورات وبحث في الوثائق التاريخية إستقر الرأي للحكومة بأن المنطقة المعنية هي المثلث الذي يقع جنوب بحر العرب ، فقبلت بالمقترح الأمريكي ليصبح بروتكولاً بعد ذلك لحل النزاع وتم التوقيع عليه في مايو 2004م ، ولولا الضغوط التي مارستها واشنطن لما قبلت الحكومة ، وقد عرف البروتكول المنطقة بأنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي حولت لكردفان في عام 1905م ، ونص البروتكول كذلك على أن تحظى المنطقة بوضعية إدارية خاصة وأن تخضع لقوانين الرئاسة وأن يتم تعيين لجنة حدود خاصة بأبيي تقوم بترسيم حدود أبيي ، ويتم تأسيس مجلس تنفيذي محلي تعينه الرئاسة قبل الانتخابات المحلية المزمعة عام 2009م وقد حدد البرتكول المقيمين في أبيي على أنهم أعضاء جماعة نقوك ومواطنون آخرون يقيمون في المنطقة ، وأنيط للجنة استفتاء أبيي التي تعينها الرئاسة بمهام تحديد ميعاد الإقامة . تتكون مفوضية ترسيم حدود منطقة أبيي التي تم تشكيلها من (15) عضواً خمسة من الحكومة و(5) خمسة من الحركة

---

[1] هويدا صلاح الدين العتباني – الهوية والتعدد الاثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان (1955م – 2005م) – مركز دراسات المراف – شركة مطابع العملة المحدودة – الخرطوم – 2012م .

الشعبية لتحرير السودان و (5) من المجتمع الدولي ، وقد تم إختيار أعضاء الحكومة من السفير الدرديري محمد أحمد وأحمد صالح صلوحه وزكريا أتيم والصحفي أحمد عبدالله وعبدالرسول النور إسماعيل ، ومن الحركة الشعبية القائد دينق ألور كوال وجيمس أجينق ودينق أروب كوال وفكتور أكوك من دينكا أويل وخميس لوال من قرقريال ، ومن المجتمع الدولي وهم خبراء يفترض أن يتم إختيارهم وفق إتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية ، وقد وقع الإختيار على السفير الأمريكي دونالد بيترسون الذي طرد من السودان عام 1992م رئيساً للمفوضية ودوغلاس جونسون من بريطانيا وهو مستشاراً للحركة الشعبية والبروفسير جودفري موريوكي ممثل منظمة الإيقاد ، والبروفسير كاساهون بيرهانو ممثل الإيقاد والبروفسير شادراك قوتو من الإيقاد ، كان مهمة المفوضية وتفويضها هو ترسيم حدود منطقة أبيي وأن دورها بأن تطلع على الوثائق والخرط وزيارة المنطقة لكي تحدد حدود المنطقة ، وكان مهمتهم أيضاً إذا عرضوا قرار لم يتم الإتفاق عليه من قبل المسيرية والأنقوك أن يقترحوا حل وسط ، وإذا رفض الحل الوسط يكون القرار ساري وملزم للطرفين[1] .

أحضر وفد الحكومة عدد (72) وثيقة تثبت شمالية منطقة أبيي ، أما الحركة الشعيسة لتحرير السودان لم تحضر ولا وثيقة واحدة (2) وقد قام وفد المفوضية بزيارة منطقة أبيي ووقف على الشواهد وتحدث مع كل الأطراف بالمنطقة من مسيرية ونقوك ، وكان يفترض ومن الطبيعي أن يتم دعوة أعضاء المفوضية بعد الزيارة لاجتماع ليقدم اقتراح ليتم التصويت عليه ، إلاّ أن الخبراء الأجانب لم يفعلوا ذلك وقاموا بكتابة التقرير بمفردهم بحضور شخص كيني الجنسية أحضروه من جنوب أفريقيا بدلاً من العضو الجنوب أفريقي الذي لم يحضر وقاموا الخمسة الأجانب بالتوقيع على التقرير قالوا فيه أن المفوضية لم تجد حدود منطقة أبيي وإنما تقترح خريطة تصل شمالاً بالقرب من المجلد ، فأدخلوا في الخريطة المقترحة مناطق الميرم وهجليج وغيرها وهي مناطق لا علاقة لها بالتفويض ولا علاقة لها بمنطقة أبيي ، واعتبروا التقرير هو للمفوضية ، وحتى التقرير لم يراه أعضاء الحكومة بالمفوضية إلاّ بعد ما قام رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير بدعوة المفوضية بالقصر الجمهوري للاستماع إليها بحضور نائبيه جون قرنق وعلي عثمان محمد طه ، وفي هذا الاجتماع قام عضو الحكومة عبد الرسول النور إسماعيل وذكر لرئيس الجمهورية بأنهم لم يوقعوا على أي اقتراح وأن هذا التقرير هو من طرف واحد ويعتبر متجاوزاً للتفويض ، وقام رئيس الجمهورية برفض التقرير وأبدى عدم قبوله [2] . ومن ناحية أخرى عندما تم تقديم هذا التقرير من قبل لجنة حدود أبيي للرئاسة وكان ذلك في عام 2005/7/14م فإن حزب المؤتمر الوطني قد رفضه متهماً الخبراء الدوليين بتخطيهم صلاحياتهم عبر استخدام وثائق ومعلومات ما قبل العام 1905م لتحديد حدود أبيي ، واستخدام حزب المؤتمر الوطني هذا الإدعاء ليحشد المسيرية ضد التقرير وليسئ حتى استخدام نتائجه . غير أن مقتل جون قرنق في حادث تحطم مروحيته بعد بضعة أسابيع في 30/ 7/ 2005م قد أخر مسائل تطبيق اتفاقية السلام الشامل كلها وأجبر أبيي على التراجع عن جدول أعمالها . ولكن مقتل جون قرنق لم يغير موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وقد أصر خلفه سلفاكير ميار ديت على ضرورة قبول تقرير لجنة حدود أبيي وتنفيذ إتفاق أبيي . في مايو 2006م أنشأ حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لجنة تنفيذي رفيعة المستوى لمناقشة مشاكل اتفاقية السلام الشامل بما فيها أبيي ، لكن فشلت المحادثات لكن اللجنة اتفقت على أربعة خيارات لأبيي هي التوصل إلى إتفاق سياسي ، إحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية ، طلب خبراء لجنة حدود أبيي الدوليين للدفاع عن قرارهم ، أو اللجوء إلى تحكيم طرف ثالث [3]، هذه الخيارات قُوبلت بالرفض من قبل الطرفين ، فقد رفضت الحركة الشعبية خيار الإحالة إلى المحكمة الدستورية بإعتبار أن أعضاءها محسوبين على المؤتمر الوطني ، ودعا الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان أموم إلى قيام هيئة تحكيم أمريكية ووضع إدارة بقيادة الولايات المتحدة في أبيي

---

[1] أبو القاسم حامد قور – الابعاد التاريخية لمشكلة أبيي – الخرطوم – 2003م

[2] أبو القاسم حامد قور – كتاب أبيي بين مستقبل السلم والنزاع – مطبعة نيو ستار – الخرطوم – 2006م .

[3] أحمد عبدالله آدم – العلاقات الأزلية بين الدينكا والمسيرية – شركة مطابع صك العملة المحدودة – الخرطوم – 1998

في حال فشل المفاوضات ، لكن حزب المؤتمر الوطني رد بالرفض ، وقد تقدم وسطاء كثر بمقترح تقسيم المنطقة مناصفة بين الطرفين بأن يعطي الجنوب جنوب بحر العرب فقبلت حكومة الخرطوم وقالت لا مانع وهو اقتراح وجيه ، إلاّ أن أبناء منطقة أبيي من الأنقوك عندهم مشاعر عميقة نحو أبيي المدينة وهي تبعد حوالي (11) كيلو شمال بحر العرب فرفضوا المقترح وطالبوا بخط موازي لها شمال على نحو (6) كيلو وتم رفضه من قبل الحكومة لأنه يُدخل بحر العرب إلى الجنوب . إستمرت المحادثات سجالاً بين الطرفين وأخيراً توصل الطرفان لاتفاق بأن يحول الأمر إلى محكمة التحكيم الدولية بلاهاي للفصل في جدلية تجاوز لجنة خبراء برتكول ابيي التفويض الممنوح لهم ، وبعد مداولات هيئة التحكيم بلاهاي أصدرت المحكمة حكمها بأن مفوضية لجنة خبراء برتكول ابيي تجاوزت في الحدود الغربية وأخرجت الميرم من الخريطة وتجاوزت في الحدود الشرقية وأخرجت هجليج وتجاوزت من الناحية الشمالية ورجعت حدود 10 – 10 ولكنها لم تتجاوز في الحدود من الناحية الجنوبية ، بالطبع رفض المسيرية قرار المحكمة باعتبارها تجاوزت عن صلاحياتها وأن المحكمة ليس لها اختصاص في أن تعدل بتجاوزات المفوضية ، أما نقوك قبلوا بالقرار ، أما حكومة السودان أعلنت قبولها لقرار المحكمة واعتبرته انتصارا لها لأن المحكمة أدخلت هجليج إلى حظيرة الشمال ونظرت الحكومة لها باعتبارها غنية بالبترول ، حتى ظن المسيرية أن هناك تسوية سياسية قد تمت في هذا الشأن ، أما الحركة الشعبية لتحرير السودان رحبت بالقرار لأنه يعطيها أرض جديدة ، والملاحظ أن طرفي النزاع الأصليين (المسيرية والأنقوك) ذهبا إلى المحكمة كشهود فقط وليس طرفاً في النزاع[1] . هذا القرار الذي أصدرته المحكمة تم رفضه بواسطة عضو المحكمة الثالث القاضي الأردني الجنسية عون الخصاونة الذي استقال عن المحكمة وقال أن المحكمة تجاوزت تكليفها وتفويضها وقرارها ، وقد أدت استقالة القاضي عون الخصاونة إلى إحداث أزمة وسط هيئة التحكيم وأصبح موقفها حرجاً للغاية ، مما أدى إلى تأزم الوضع وزيادة حدة الصراع بين طرفي النزاع ، ولم يتم تنفيذ قرار المحكمة حتى الآن ، وفي 20 يونيو 2011م عقد إجتماع بين الرئيس عمر حسن أحمد البشير وسلفاكير ميار ديت إتفقا فيه على تشكيل لجنة إشرافية لمنطقة أبيي (أجوك) (Ajoc) في انتظار الاستفتاء الذي لم يحدد بعد والذي أختلف فيه الطرفان حول من يحق له التصويت ولا زال الموقف متأزماً بين الأطراف المتنازعة بسبب النزاع في تحديد حدود أبيي كأحد أسباب النزاع

5- الصراع الناتج عن عامل النفط : بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بدولة كينيا في 2005/1/9م . دخلت البلاد فترة جديدة مشحونة بصراعات داخلية وخارجية ، داخلية تمثلت في ظهور قوة دافعة لهذا الصراع قادته الولايات الأمريكية بسياساتها تجاه السودان وكان النفط هو محور هذه السياسة . وبتوقيع اتفاقية السلام الشامل بدأت الحكومة الحديثة عن توقعات تدفق لشركات البترول للاستثمار في السودان ، وفي مجال الاستكشاف وخدمات البترول المختلفة ، وبالفعل مع بداية العام 1992م دخلت شركات صينية وماليزية وكندية ومن دول الخليج ونمساوية وغيرها في مجال التنقيب عن البترول والإنتاج[2] . لم تغير الحكومة الأمريكية سياستها تجاه السودان قبل وبعد توقيع اتفاقية السلام ، فقبل توقيع الاتفاقية كانت أمريكا تنتقد الحكومة السودانية والشركات العاملة في التنقيب عن البترول بحجة أن عائدات البترول تذهب للمجهود الحربي للحكومة ضد الجنوب ، وأن عائدات النفط أصبحت تمثل مكانة متعاظمة في جانب الإيرادات ، كما أن الزيادات في العائدات صحبها زيادة في الإنفاق العسكري يعبر عنه ظهور طائرات هيلكوبتر عسكرية لم تكن موجودة من قبل على الساحة ، وأسهمت هذه الأسلحة الجديدة في تغيير بعض التكتيكات الحربية ، وأصبحت طائرات الهيلكوبتر تقدم المعاونة اللازمة في العمليات العسكرية ، وظهر التنافس بين الشركات الوطنية والأجنبية حيث الشركات الوطنية رأت أن الوزارة لا تتعامل بالشفافية والشورى والديمقراطية ولا تهتم بآراء الآخرين لتستفيد منها في هذا المجال ، وأنها

---

[1] أحمد عبدالله آدم – قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش – شركة مطابع صك العملة المحدودة – الخرطوم – 1997م .

[2] التجاني محمد صالح – كتاب رؤى حول النزاعات القبلية في السودان – ملحق الدراسات الافريقية والآسيوية – الخرطوم – 1998م .

تتحامل علي الشركات الوطنية فكيف تريد أن تقيم صناعة إستراتيجية حساسة دون إعطاء الشركات الوطنية الخاصة فرصتها[1] ، وقد وضحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها نحو السودان بشأن صراع النفط وضح في التقرير الإستراتيجي الثاني لمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن يناير 2004م الذي أشار التقرير بعنوان (إستراتيجيات عمل ما بعد النزاع في السودان) حيث أشار إلى البترول ودوره في الصراع بمنطقة ابيي وإلى آثاره على الصراع الإقليمي والسياسي والدولي ، وأشار التقرير إلى ضرورة تكملة الجهود الضخمة الحالية التي بدأت بتوقيع اتفاقية مشاكوس التي تمثل احد خطوات الولايات المتحدة اتجاه تتحقيق السلام في السودان والتي أسفرت عن أتفاق أبيي وإعلان المبادئ حول تقسيم (البترول) في ، فقد قسمت عائدات البترول خلال الفترة الانتقالية إلى ستة أقسام ، الحكومة القومية 50% ، حكومة جنوب السودان 42% بحر الغزال 2% ، غرب كردفان 2% ، الأنقوك 2% ، المسيرية 2% (1) ، ولكن اكتشاف البترول في منطقة أبيي بدلاً من أن يكون نعمة لصالح المواطنين من أجل التنمية صار نغمة وفتنة ، حيث بدأت نيران الصراع حوله بين المسيرية والأنقوك تشتعل وظهر ذلك جلياً حول خريطة مفوضية حدود أبيي التي أدخلت فيها مناطق إنتاج البترول مثل حقل هجليج وحقل دفرا والميرم وبحيرة كيلك ، ومنطقة ناما الزراعية كي تكون جزءاً من بحر الغزال مما ألهب الصراع وبالتحديد عارض المسيرية تقرير المفوضية النهائي واعتبروه تقرير خبراء أجانب وأن المفوضية لا علاقة لها به ولا يمثل رأي المفوضية موضحين تجاوزه وعدم قابليته للتطبيق ، والمعلوم أن الإعلان أحتفظ فقط للمسيرية الحمر وغيرهم بحقوقهم في حركة الرعي والترحال شمالاً وجنوباً ، وبالتالي تم رفض تقرير تم تحديدها وترسيمها في عام 1956م على حسب تعبيرهم . أما النقوك فقد رحبوا بقرار لجنة ترسيم حدود أبيي واعتبروه انتصارا لهم وانتصارا للإرادة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان . وسياسياً رفض المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في الخرطوم قرار لجنة ترسيم الحدود بإعتباره أدخل كل مناطق اكتشاف البترول في حظيرة الجنوب وقد وقف مع الخبراء من جانب المسيرية لكونه معيباً وجائراً وبعيداً كل البعد عن العدالة والأعراف والتقاليد وجددوا إلتزامهم بحدود عام 1956م والتي نص عليها برتكول أبيي ، وقد حذر المسيرية من مغبة ذلك وقالوا بأنهم لن يقبلوا بأن يكونوا ضحية لمؤامرات ودسائس ومخططات دعاة الفرقة والانفصال ، ولن يكونوا ضحية للصراع حول موارد البترول الواضحة للعيان من الخريطة الجديدة التي صممتها وتبرعت بها لجنة الخبراء التابعة لمفوضية ترسيم حدود أبيي والتي ضمت أهم قراهم ومدنهم على سبيل المثال ، لا الحصر الميرم وناما والستيب وهجليج وكيلك وغيرها وهي جزء أصيل ولا يتجزأ ولا يمكن فصله وعزله من إقليم كردفان الكبرى ولا من محيطه الجغرافي والاجتماعي والثقافي وذلك استنادا على الخرائط والوثائق التاريخية والحياة الماثلة على الأرض والحدود المتعارف عليها منذ مئات السنين والتي صف المسيرية ، أما الحركة الشعبية ساندت الأنقوك ، وهذا الصراع السياسي بسبب النفط خلق فراغاً سياسياً وإدارياً بالمنطقة وتوقفت مفاوضات السلام بين حزبالمؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وحشد الجانبان قواتهما العسكرية حول أبيي ، وكادت قضية أبيي أن تعصف بمفاوضات السلام وتنسفها ، مما حدا بالمجتمع الدولي بممارسة مزيد من الضغوط خاصةً على حكومة الخرطوم وبدأت الاضطرابات بين دولتي الشمال والجنوب تزداد يوماً بعد يوم وقد استهدفت قوات الحركة الشعبية مدعومة بقوات الجبهة الثورية مناطق البترول بالشمال فاعتدت على حقل هجليج وأحرقته مسببة خسائر مادية كبيرة تمكنت الحكومة مؤخراً من إصلاحه بأيادي مهندسين سودانيين (1) ، إن أمر البترول من الناحية الصناعية والفنية سيكون صعباً ومعقداً لدى دولة الجنوب ، لأن كل البنيات الصناعية بالنسبة للبترول موجودة بالشمال وهذا ما يفسر الإصرار على الهجوم على هجليج من قبل قوات الحركة الشعبية والهدف هو ضرب المنشأت النفطية في الشمال ، كما أن عبور نفط الجنوب ولأغراض التصدير لابد أن يمر عبر الشمال وذلك لطبيعة الأرض المنحدرة نحو الشمال ، عليه فمن الأفضل على الطرفين إيجاد الحلول والإتفاق حول المسائل الخلافية خاصةً فيما يتعلق بعبور وتصدير البترول ، فيتعين على دولة الجنوب

---

[1] عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان – النفط والصراع السياسي في السودان– ص 23

مضطرة دفع رسوم العبور التي تتضمن كل العمليات التقنية كالتجميع والترشيح والنقل والتأمين والتصدير ، لأن النفط يختلط بكثير من الشوائب بنسبة 80% وهو أيضاً ذو خواص شمعية ويحتاج إلى عملية تسخين حتى يستمر في التدفق ، وأن الحديث عن التصدير عبر كينيا هو أمر مستحيل ، حتى شمال كينيا لو كان به بترول لا يستطيع تصديره إلاّ عبر شمال السودان وذلك لطبيعة الأرض والجغرافية التي حباها الله للشمال[1] (2) .

نتائج انعكاس تأثير عوامل الصراع حول الموارد الطبيعية في منطقة أبيي على الأمن السوداني :-

علي ضوء الفرض الذي نص علي (أن منطقة ابيي تتمتع بموارد طبيعية غنية و متنوعة جعلت المنطقة عرضه للصراعات والنزاعات مما اثر علي الأمن السوداني) لقد ظهرت انعكاس آثار النزاع في أبيي في شكل مهددات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية على الأمن السوداني ، وفرضت أوضاع مأساوية لا تتفق ومصالح الدولة القومية ، ويتضح ذلك التأثير الكبير من خلال هذا النزاع ودوره في إشغال الأزمة بين السودان ودولة الجنوب ، ورغم الاتفاق على معالجة القضايا المسببة للأزمة إلاّ أن قضية أبيي لم تبارح مكانها حتى الآن .

أولا : الآثار السياسية :- تنقسم الآثار السياسية الي محورين ، محور داخلي وآخر خارجي .

الآثار الداخلية :-

أ. الحدود تمثل أهم النقاط الخلافية بين مواقف الطرفين من تقرير لجنة الخبراء ، الذي وجد موافقة من الحركة الشعبية لتبعيته لما يسمى منطقة أبيي التي حددها التقرير والتي ستخضع للاستفتاء حول انضمامها لأي من جنوب السودان أو السودان ، علماً بأن الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء هو دينكا نقوك فقط دون المسيرية ، وتراهن الحركة الشعبية على كسب الرهان لصالحها بسبب العوامل الثقافية والعرقية والدينية واللغوية ، ومن هنا تأتي أهمية تبعية المنطقة للجنوب مبدئيا بتحديد حدودها بواسطة اللجنة ونهائياً بعد الاستفتاء عليها ، وفي الجانب الآخر رفض المسيرية تقرير الخبراء واعتبروه تجاوزاً لصلاحية واختصاصات اللجنة .

ب. شعور قبائل المنطقة خاصة دينكا نقوك بعدم مكافآتهم ومساندتهم من قبل حكومة السودان وإحساسهم بعدم رد الجميل ، قد يدفعهم لمناصرة ومؤازرة حكومة الجنوب خاصة في الاستفتاء تحت الإغراءات الممنوحة بتحقيق مصالحهم التي عجزت عنها حكومة السودان

ج. عدم مقدرة حكومة السودان على السيطرة على زمام ومقاليد الأمور بالمنطقة وتركها للمعالجات الأمنية من قبل القوات النظامية ، قد يدفع بالحركات المسلحة المناوئة (حركات دار فور) التي بدأت تنشأ وتنشط في المنطقة نحو مناصرة قوات الحركة الشعبية وبالتالي السيطرة على المنطقة فتزداد الأمور تعقيداً ، ربما يستدعى ذلك التدخل الدولي (تحت البند السابع) .

د. ضعف تناول وسائل الإعلام السوداني للقضية وبعد منطقة أبيي عن المركز وعكس ما يجري من أحداث لأبناء المنطقة ، جعلهم غير ملمين بتواتر الأحداث ومسايرتها ، مما أتاح الفرصة لبث الشائعات من أصحاب الأغراض الخاصة وجعلهم يجنحون للشك والتوفر تجاه حكومة السودان .

هـ. وصفت مفاوضات إتفاقية السلام الشامل منطقة أبيي بأنها إحدى المناطق المهمشة وأهمال وتقاعس الحكومة في حسم أمرها ، يعطى إنطباعاً سالباً لبقية المناطق التي تم التوصل معها لاإتفاق أو جارية حالياً المفاوضات معها (دار فور – جنوب كرد فان – النيل الأزرق) بعدم جدية حكومة السودان في التفاوض مع تلك الفئات ، وبالتالي ستصبح كل تلك الإتفاقيات أو المفاوضات خصماً على الأمن السوداني .

---

[1] الخير عمر احمد سليمان – العلاقات السودانية المصرية – منظومة الامن القومي والمصالح الاستراتيجية – مجلة الاستراتيجية والامن الوطني – العدد(1) – الخرطوم – ديسمبر 2006م – ص185

و. نظرة حكومة الجنوب إلى منطقة أبيي بمنظار إستراتيجي وآخر تكتيكي ، فالإستراتيجي يتمثل في كسب مناصرة دينكا بحر الغزال لإخوانهم من الدينكا الآخرين خلافاً لدينكا نقوك بالإقليم الجنوبي تحسباً لمآلات المستقبل ، والمنظور التكتيكي يتمثل في تداعيات إتفاقية السلام الشامل ومآلاتها ، أي إستخدامها في وجه حكومة السودان ، والمنظورين لا علاقة لهما بمشكلة الحدود وبالتالي الأمر قابل للأخذ والعطاء مع شريكي الاتفاقية (مساومات) ، خاصة أن أبناء منطقة أبيي من النخب المتعلمة يمثلون قوة الدفع الحقيقية للنزاع الدائر بالمنطقة وخصوصاً الموالين للحركة الشعبية .

الآثار الخارجية :-

أ. تعتبر حكومة السودان الشريك الأكبر في إتفاقية السلام الشامل ، ويقع عليها العبء الأكبر حول معالجة القضايا العالقة حالياً منها (قضية أبيي) ، وفي ظل الشعور بالانتماء الأفريقي ستجد الحركة الشعبية مناصرة سياسية من الدول الأفريقية خاصة التي رعت وشاركت في التوقيع على الاتفاقية ، مع الوضع في الاعتبار الانفتاح الكبير لحكومة الجنوب وعملها على إقامة روابط اقتصادية وتجارية وعسكرية مع تلك الدول تؤسس لمصلحة دائمة ومستمرة .

ب. مخرجات تقرير لجنة والكيفية التي خرج بها كلها مؤشرات لوجود أياد خفية أجنبية دولية لها مصالح تتعارض تماماً مع مصالح حكومة السودان ، و قوبل رفض حزب المؤتمر الوطني لتقرير الخبراء بالإدانة والاتهام بتفويض الاتفاقية نفسها ، في حين تمسكت الحركة الشعبية به ، كلها مؤشرات لوقوف هذه الدول الأجنبية بجانب الحركة الشعبية ودفعها لاتخاذ تلك المواقف التي تتعارض مع شريكها في الاتفاقية ، مما يهدد الأمن السوداني .

ج. لم يشفع للسودان انتمائه العربي الإسلامي في كسب السند والدعم السياسي من الدول العربية والإسلامية تجاه قضية أبيي ، لتأثيرها بالمواقف الغربية وعلى رأسها أمريكا .

الدور السالب الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الدولية في تأجيج النزاع بالمنطقة ، فقد سبق أن أثارت ما يسمى بقضية الرق مما أتاح لها الانتشار وتنوع المقاصد ، فعملت على زرع الفتنة وخلق الجفوة بين سكان المنطقة ، وذلك بمحاولة تحويل النزاع الدائر بين أهل المنطقة من نزاع تقليدي أساسه التنافس على الماء والكلأ إلى نزاع قائم على أسس عرقية ودينية ، وعكس ذلك للمجتمع الدولي مما ينبئ بحدوث كارثة ، وعلى ضوء ذلك فإن المهددات الحالية ستكون فرصة سانحة للمنظمات ذات الأجندة الخاصة لتلعب دوراً أكبر وأكثر خطورة بما يهدد الأمن السوداني .

ثانياً : الآثار العسكرية والأمنية :- تتميز منطقة أبيي جغرافياً بميزات طبيعية تجعلها منطقية حصينة ، وهذا يتطلب وجود قوات مسلحة ذات مواصفات عالية في التدريب والإعداد والتجهيز ، وهذه الطبيعة قطعاً ستأخذ جهد و قدرات القوات المسلحة للدفاع عنها ، مما يؤثر على القدرات الكلية للقوات المسلحة ويزيد من المهددات العسكرية والأمنية في مناطق أخرى من السودان .

أ. عدم حسم قضية أبيي حتى الآن سيؤدي إلى المزيد من انتشار المعسكرات في المنطقة وستسعى حكومة الجنوب إلى الهيمنة العسكرية خاصةً على الأجزاء التي أقر بها تقرير الخبراء لصالح دينكا نقوك ، مما يعجل بالمواجهة العسكرية المسلحة بين الطرفين في ظل تقيد المؤتمر الوطني لموقفه للتقرير وتمسك الحركة الشعبية بموقفها المؤيد للتقرير دون تعديل

ب. أتى تقرير لجنة الخبراء بمفهوم قبلي لتحديد الحدود ، مما أشاع البغضاء وكرس للقبلية والعنصرية والجهوية بين قبائل المنطقة ، وأدى للتباعد بين الحكومة والأهالي وأصبح مهدداً حقيقياً لضرب النسيج الاجتماعي بالمنطقة .

ج. إهتزاز التعايش السلمي وضرب النسيج الاجتماعي في المنطقة والجنوح نحو التدريب القتالي ، يزيد الحاجة إلى امتلاك السلاح والترويج لتجارته وانتشاره ، وبالتالي تصعب السيطرة عليه وعلى جمعه ، وقد يمتد تأثيره إلى بقية ولايات السودان ، خاصة دار فور التي ستكون الممول الأول بالسلاح .

د. إن تنفيذ قرار لجنة خبراء ترسيم حدود منطقة أبيي كما جاء في تقريرهم سيجعل كل قبائل التماس الحدودية شرقاً وغرباً من حدود تشاد وأفريقيا الوسطى إلى ولاية النيل الأبيض تتحسب لنفس مصير المسيرية من حيث نزع أراضيهم وفرض اللجوء عليهم ، مما يولد روح التطرف ، وأن أي محاولة لتطبيق قرار لجنة خبراء ترسيم الحدود على أرض الواقع عن طريق أي قوة حكومية أو إقليمية أو دولية سوف تفرض وضعاً أمنياً سالباً يصعب السيطرة عليه .

هـ. أي نزاع مسلح ومواجهة عسكرية بالمنطقة سوف تخلق بيئة صالحة وجاذبة لظهور منظمات إرهابية ومجموعات متطرفة ، وبروز ظاهرة النهب المسلح في ظل عدم الاستقرار ونزوح المواطنين مع توقف التنمية وانعدام أساسيات الحياة ، مما يشكل مهدداً للأمن الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم الأمن السوداني .

و. القوات المسلحة المنتشرة حسب اتفاقية السلام الشامل تكلف حكومة السودان مبالغ كبيرة من الميزانية وهذا يأتي خصماً على التنمية ، كما أن التحسب للانقضاض أو التدخل في المنطقة يستوجب بناء قوات مسلحة بمواصفات وقدرات عالية بما تمليه طبيعة المنطقة ، وهذا أيضاً لا يقل كلفة عن سابقه ، أضف إلى ذلك اهتزاز الثقة عند الشعور بأن الطرف الآخر في كامل استعداده لنيل مبتغاة بالقوة ، مما يخلق سباق تسلح يصب في ميزان مهددات الأمن السوداني .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية :- إن تأهيل وإعداد وتأمين مؤسسات الدولة الاقتصادية ومواردها والمحافظة عليها من ضروريات الأمن ، وتوقف أي جزء منها حتماً سيؤثر على الناتج القومي ، وما أفرزه النزاع في أبيي من تداعيات ينذر بتوقف إنتاج النفط بالمنطقة علاوة على بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى .

أ. إن البترول المكتشف في المنطقة وبدء إنتاجه يجعل من مشكلة تحديد الحدود بين السودان وجنوب السودان أمراً بالغ التعقيد والتأثير ، فالحدود تؤثر في نسبة قسمة الثروة النفطية المكتشفة والمنتجة ، علماً بأن المنطقة حول وجنوب الخط 10° -22.5 هي منطقة تركيز البترول المكتشف ، مما أعطى عملية تحديد الحدود والاستفتاء قيمة كبرى لطرفي الاتفاقية لارتباطها بالناتج القومي السوداني وقسمته ، حيث أصبح النفط العامل الأول في دعم اقتصاديات البلاد ، وأي اهتزاز يتعرض له سيشكل تهديداً للأمن السوداني.

ب. إن أي نزاع أو اشتباكات قبلية حول حدود أبيي نتيجة لتداعيات بروتكول أبيي أو تقرير لجنة الخبراء ، سيترتب عليه نتائج سالبة ، هذه النزاعات والاختلافات ستؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي في المنطقة ، وخاصة قطاع البترول والثروة الحيوانية والزراعية ، وستتأثر صادرات السودان تبعاً لذلك ، ولربما هربت الاستثمارات الأجنبية وتوقف الدعم المادي والفني والمالي الأجنبي للبلاد ، وستكون النتيجة النهائية تدهور الاقتصاد السوداني الذي يقود إلى الانهيار الكامل ، مما يشكل تهديداً للأمن السوداني .

ج. تدهور الناحية الاقتصادية سيؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الحياتية الخاصة بالإنسان ، وسيتصاعد التذمر الشعبي (مظاهرات) فتضطرب الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية التي تحتاج لجهود مالية من قبل الحكومة لإعادتها إلى نصابها ، وذلك سيكون خصماً على اقتصاديات السودان المنهكة أصلاً .

رابعاً : الآثار الاجتماعية :- تتمثل الآثار الاجتماعية في تهديد حالة التعايش السلمي والإخاء والتراحم التي عرف بها مجتمع أبيي منذ القدم ، وتمتد الآثار لتشمل كل مظاهر التهديد بأبعاده في الحياة الاجتماعية المتمثلة في الآتي :-

أ. أدت إفرازات بروتوكول أبيي وملحقه إلى تنامي روح القبلية والعنصرية والجهوية وسط مجتمع أبيي ، وشكل البروتوكول تهديداً لضرب النسيج الاجتماعي وتماسكه ، مع ملاحظة أن تلك الإفرازات تتناسب طردياً مع موقف طرفي إتفاقية السلام الشامل ضد بعضها البعض ، وذلك ما شهدت به حالة التعايش والرضا أثناء المباحثات في نيفاشا ، وحالة التنافر والملاسنة والاستعداد للمواجهة بعد التوقيع على البروتوكول وملحقه .

ب. تأثرت مهنتي الزراعة والرعي التقليديتين بتردي الأحوال الأمنية في المنطقة ، فالرعي المتنقل الذي تمارسه القبائل بالمنطقة يحتاج إلى مساحات واسعة للتجول حولها ، إلاّ أن الموقف الأمني يقف حائلاً دون ذلك ، فضلاً على زيادة الضرائب التي تفرضها حكومتي الجنوب والسودان (القطعان) والضرائب المفروضة على الزراعة .

ج. أدى النزاع المسلح إلى إهتزاز قيم المجتمع وبروز آثار الحروب عليه من تشريد وعطالة وفقر وجهل ومرض ، وعدم التحمس للعودة الطوعية للنازحين ، وشعور المنظمات الدولية بعدم تعاون الحكومة معها ووضع العراقيل لها ، كما ان العائدين أنفسهم قد انفصلوا من مجتمعاتهم طيلة الحروب السابقة ، مما أكسبهم عادات وتقاليد وسبل حياة جديدة لا تتماشى ونمط العيش بالمنطقة ، أضف إلى ذلك عدم الترحيب بهم من قبل الذين ظلوا متمسكين بالديار،لشعورهم بمنافستهم لهم في الأرض نفسها ومواردها وعدم رضائهم ، مما يشكل مهدداً اجتماعيا يستوجب المعالجة .

د.حاجة منطقة أبيي للعون الإنساني مع غياب الأجهزة الحكومية الإدارية وضعف القوات النظامية يتيح مجالاً واسعاً للمنظمات الطوعية الأجنبية ذات الأغراض الخاصة لتحقيق أهدافها بالتغلغل إلى مفاصل المجتمع ومحاولة الاستفادة القصوى من الواقع الماثل ، وبالتالي ممارسة العديد من الأنشطة أقلاه الاتجار بالأطفال كما حدث في دار فور .

هـ.أدى مقتل السلطان كوال دينك في 3/مايو/2013م الى نزوح المسيرية من شمال أبيي وترك مدينة أبيي نهائياً وذلك خوفاً من إنتقام دينكا نقوك وبالمقابل تزايد عدد الدينكا بمدينة أبيي حيث نزحوا إليها من جنوب أبيي من مناطق (أقوك) و (البنطلون) و (آنتوني) تحت حماية بعثة اليونسفا ، ما كان له الأثر الاجتماعي السالب بالمنطقة ، وقامت البعثة بعمل الخط العازل بين شمال وجنوب أبيي (buffen zoon) ، وأدى ذلك الحادث إلى فقد المسيرية لأكثر من (600) رأس من المواشي(1) .

و.بالرغم من أن منطقة أبيي لم يكن بها ألغام تذكر لأنها لم تدخل في صراعات أثناء حرب الجنوب إلاّ أن هناك بعض الدانات والشظايا كمخلفات للنزاع المسلح لم تتضرب أثارت القلق والتوتر لسكان المنطقة مما حدا ببعثة اليونسفا بتشكيل تيم خاص بها للتعامل معها بكل سهولة .

التوصيات :

1- ضرورة وضع حلول ناجعة لترسيم الحدود بين دولتي جنوب السودان وشماله وفق حدود 1956 التي ورثتها دولة السودان إبان الاستقلال

2- ضرورة رفع مقدرة حكومة السودان على السيطرة على زمام ومقاليد الأمور بالمنطقة وتقليل اللجوء الي للمعالجات الأمنية .

3- تسليط الضوء عبر وسائل الإعلام السوداني للقضية منطقة أبيي وعكس ما يجري من أحداث لأبناء المنطقة حتي تصبح احد القضايا القومية

4- معالجة تداعيات الدور السالب الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني و الدول الطامعة في موارد منظفة ابيي و تأجيج النزاع بالمنطقة

.5- تجنب حدوث نزاع مسلح ومواجهة عسكرية بالمنطقة لأنها سوف تخلق بيئة صالحة وجاذبة لظهور منظمات ومجموعات متطرفة

. 6- ضرورة وقف تدهور الناحية الاقتصادية لتجنب ظهور العديد من المشاكل الحياتية الخاصة بالإنسان .

7- ضرورة معالجة إفرازات بروتوكول أبيي وملحقه التي أدت إلى تهديد وولضرب النسيج الاجتماعي وتماسكه وتنامي روح القبلية والعنصرية والجهوية وسط مجتمع أبيي .

8- معالجة اثار النزاع المسلح الذي أدى إلى اهتزاز قيم المجتمع وبروز آثار الحروب عليه من تشريد وعطالة وفقر وجهل ومرض

المراجع :

- أبو القاسم حامد قور – الابعاد التاريخية لمشكلة أبيي – الخرطوم – 2003م .
- أبو القاسم حامد قور – كتاب أبيي بين مستقبل السلم والنزاع – مطبعة نيو ستار – الخرطوم – 2006م .
- أبو القاسم حامد قور – كتاب مقدمة في دراسات السلام والنزاعات – مطبعة الابتكار – الخرطوم – 2010م .

أحمد عبد الله آدم – العلاقات الأزلية بين الدينكا والمسيرية – شركة مطابع صك العملة المحدودة – الخرطوم – 1998 .

- أحمد عبدالله آدم – قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش – شركة مطابع صك العملة المحدودة – الخرطوم – 1997م
- التجاني محمد صالح –رؤى حول النزاعات القبلية في السودان – ملحق الدراسات الافريقية والآسيوية – الخرطوم – 1998م .
- حسن احمد حسن الشسخ . 2017 . مرونة النظم المحلية للتكيف مع الجفاف . ورقة علمية منشورة . مجلة جامعة بخت الرضا . العدد 19
- الخير عمر احمد سليمان – العلاقات السودانية المصرية – منظومة الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية – مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني – العدد(1) – الخرطوم – ديسمبر 2006م – ص185
- راشد التيجاني : النزاع في منطقة ابيي ، مقال منشور . مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام بجامعة أمدرمان الإسلامية ، بصحيفة الإنتباهة /4 /2015/4
- شرف الدين الأمين عبدالسلام– بعض تبعات النزاع القبلي في السودان – – ورقة علمية منشورة – معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية – الخرطوم – 1998م – ص 181
- عادل أحمد إبراهيم وتاج السر عثمان – النفط والصراع السياسي في السودان– ص 23
- عبد الرحمن أرباب– مابعد إتفاقية نيفاشا – مركز دراسات الراصد –شركة مطابع السودان للعملة – يونيو 2008م – ص 23
- عبدالرحمن أرباب مرسال صالح – قضية أبيي – مجلة الدفاع العربي – العدد 70–يناير 2007م – ص 190
- عبدالرحمن بن خلدون – المقدمة – الجزء الأول – من كتاب الصبر وديون المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر – دار الفكر للطباعة والنشر – ص 123 –138
- هويدا صلاح الدين العتباني – الهوية والتعدد الاثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان (1955م – 2005م) – مركز دراسات المراف – شركة مطابع العملة المحدودة – الخرطوم – 2012م .

المقابلات :

- طلال عبد الله إبراهيم : 21 يناير 2020م :مدير مكتب نائب رئيس إدارة منطقة أبيي سابقاً(مقابله)
- الخير الفهيم المكي 3 يناير 2020م : رئيس اللجنة الإشرافية المشتركة سابقاً(مقابله)
- سلومة موسى يحيى23 يناير 2020م : مدير تنفيذي لمكتب إشرافية أبيي (مقابلة)
- جون زكريا اتيم فيين 2020/2/3م : قيادي شبابي بمنطقة أبيي (مقابله)
- أمبدي يحيي كباشي حمدوك : 2 فبراير 2020م ، السكرتير التنفيذي للجنة الإشراف المشتركة لمنطقة أبيي(مقابله)
- طبيق عمر شقيفة 5 فبراير 2020م ، ناشط سياسي ، (مقابله)
- كون بقت تنلوط 30 يناير 2020م ، رئيس المجلس الأعلى للتنسيق شئون دينكا أبيي(مقابله)
- رحمة الله عبد الرحمن النور2 فبراير 2020م ، نائب رئيس إدارة منطقة أبيي سابقاً(مقابله)
- عبد الرسول النور إسماعيل – مقابلة– 2004/4/10م